بورصة طوكيو تعمل كالمعتاد

طوكيو - رويترز - قالت سلطة الخدمات المالية اليابانية إن بورصة طوكيو وسائر الأسواق المالية ستعمل كالمعتاد، وانها ستراقب الأسواق بعناية للحيلولة دون معاملات غير عادلة في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلاد يوم الجمعة.
وقال ماساكي شيراكاوا محافظ المركزي الياباني بعد مشاركته في اجتماع وزاري لتقييم أثار الكارثة على الاقتصاد ان البنك المركزي سيبذل قصارى جهده لضمان تقليص اثر انقطاعات الكهرباء على نظام التسوية بين البنوك إلى أدنى حد ممكن.

حجمه 27 مليار دولار

السعودية: التمويل خارج القطاع المصرفي.. سوق يتنامى

الرياض - رويترز - مع تزايد تحفظ البنوك السعودية بشأن منح القروض الشخصية توسّعت عمليات أسواق التمويل خارج القطاع المصرفي في أكبر اقتصاد عربي لتصل إلى أكثر من 100 مليار ريال (26.7 مليار دولار) رغم أن هذه الأسواق لا تعمل بشكل قانوني.

وتنتشر في سوق الديرة وسط العاصمة الرياض العشرات من مؤسسات تحصيل الديون ومكاتب التمويل والتقسيط ومتاجر الأغذية التي تتوسّع في نشاطها لتقديم قروض بشروط أقل صرامة من القطاع المصرفي.

وتشترط جهات الإقراض هذه على قاصديها توقيع شيكات توزع استحقاقاتها على المدة المتفق عليها ومعلومات عن موقع عمل المقترض ومكان إقامته، إلى جانب كفيل ضامن يلتزم بالسداد حال تعثر العميل، ويشترط أن يعمل في قطاع حكومي.

وقدر المدير العام للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية نبيل المبارك، «سمة» حجم عمليات التمويل خارج القطاع المصرفي بين 100 و120 مليار ريال سعودي، وأشار إلى أن تلك السوق تضم شركات تعمل في تجارة التجزئة وتقسيط السيارات وبيع المجوهرات.

وأضاف المبارك «هذا السوق موجود عالميا، ويتضاعف بسرعة في السعودية، وهو قديم جدا في المملكة».

وتضررت البنوك السعودية جراء الأزمة المالية العالمية، ما دفعها إلى اتباع سياسة شديدة التحفظ فيما يتعلق بالإقراض بعد تكبدها خسائر وتجنيب مخططات لتغطية قروض متعثرة.

وعلى الرغم من أن القروض الشخصية المقدمة من القطاع المصرفي تتراوح بين 200 مليار و205 مليارات ريال سعودي، وفقا لبيانات حديثة يواجه العديد من السعوديين صعوبات كبيرة في الحصول على قروض شخصية بسبب اشتراط معظم البنوك السعودية رهن رواتب طالبي القروض لحين الوفاء بكامل الاستحقاقات، وهو ما يدفع بالعديد منهم للبحث عن خيارات تمويل بديلة.

فوائد عالية

وقال سعيد الشمراني وهو مواطن سعودي تحدثت معه «رويترز» إنه حصل على قرض بمبلغ 30 ألف ريال من تاجر أغذية بسعر فائدة يقارب 40% لتسديد رسوم متراكمة لمدرسة ابنه الأهلية، وذلك بعدما رفضت البنوك منحه المبلغ كونه يدير عملا خاصا ولم تنطبق عليه شروط التمويل.

وكانت مؤسسة النقد السعودي قد أصدرت في عام 2006 ضوابط للتمويل الاستهلاكي ألزمت فيها البنوك بألا تتجاوز الأقساط الشهرية الإجمالية للمقترض ثلث صافي راتبه الشهري، وألا تتجاوز فترة استحقاق القروض الاستهلاكية أكثر من خمس سنوات باستثناء القروض العقارية التي لم تصدر بعد تشريعاتها الخاصة.

● سوق التمويل خارج البنوك بحاجة لتنظيم ومراقبة

غياب التنظيم

وقال أستاذ المالية في جامعة الأمير سلطان، حمزة السالم، «هذا السوق موجود في العديد من دول العالم، لكنه منظم من حيث أسعار الفائدة وتتم معاقبة المقرضين حال التعامل بنسب فائدة عالية وتقديم شكوى ضدهم للسلطات الرسمية من قبل المقترضين».

من جانبه قال الاقتصادي السعودي فضل أبو العينين، إن أسعار الفائدة على القروض الشخصية في البنوك السعودية تتراوح بين 2.5 و4.5% وتختلف بحسب حالة التعاقد وجهة العمل، حيث تتدنى في حال عمل المقترض في الشركات الكبرى مثل سابك وأرامكو أو في حال العمل لدى الجهات الحكومية، بينما ترتفع في حال عمل المقترض مع الشركات المتوسطة أو الصغيرة أو في حال كونه أجنبيا لارتفاع نسبة المخاطر.

والتقت «رويترز» إبراهيم عمر، وهو مدير مجموعة عمر للتقسيط والتحصيل، الذي أكد أنه يجمع ضمن قائمة عملائه شركات وأفرادا ومؤسسات، وقال «تتراوح قيمة القروض المقدمة لهم (العملاء) بين 50 و500 ألف ريال سعودي، ونحرص على أن تكون عملياتنا موافقة لقواعد الشريعة الإسلامية».

تورق إسلامي

ويشترط العديد من طالبي القروض «توسيط سلع» لضمان توافق معاملاتهم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن الكثير منها يتم ورقيا دون تسلم السلع، مما يتسبب في رفع تكلفة الدين وعدم تطبيق المقاصد الشرعية بشكل كامل.

ويعني «توسيط سلع» تحويل العملية إلى «تورق إسلامي» وهي أن يشتري المقترض سلعة ثم يبيعها نقدا لشخص ثالث بسعر أقل، إلا أن الكثير من تلك المعاملات تتم ورقيا دون وجود سلع حقيقة، مما يتسبب في رفع كلفة الدين على المقترض.

> السوق يضم شركات تعمل في التجزئة وتقسيط وبيع المجوهرات

> يشترط بعض طالبي القروض «توسيط سلع» لضمان توافق معاملاتهم مع الشريعة

> الأضرار تلحق بالأفراد أكثر منها بالاقتصاد.. والفائدة قد تصل إلى 60%

ويراهن سوق التمويل البديل على سمعة عملائه وكفلائهم ونظام التقاضي الشرعي في السعودية لضمان أمواله. ويقول محمد مهدي، الذي يدير شركة تعمل في تحصيل الديون ووكيل لمجموعة من تجار التجزئة ممن يقدمون قروضا «لاشك أن حالات التعثر ارتفعت في العامين الأخيرين، ولكن الجميع لديهم الرغبة في السداد ويخافون كثيرا من أن نقوم بزيارتهم في أماكن عملهم أو اتخاذ خطوات صارمة ضد كفلائهم».

وبحسب معلومات رسمية من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية بلغت نسبة حالات التعثر للمقترضين من القطاع المصرفي 1.2%، وهي كما يصفها مديرها العام «نسبة بسيطة جدا».

ونفى مصدر في أحد البنوك السعودية الكبرى أن تكون شروط البنوك السعودية صعبة، مؤكدا أن معظم هذه الشروط صدر كتوجيهات ملزمة من مؤسسة النقد السعودي. وقال «يجب أن تكون هناك ضمانات لإعادة أموال المودعين، ولا يمكن تقديم قروض دون تحقيق شروط تؤكد نية المقترض السداد وقدرته على الوفاء بالتزاماته».

وقال المصدر «هذا السوق لا يشكل خطرا على القطاع المصرفي، فأكثر من يتجه إليه هم ممن ترفض طلباتهم البنوك أو لديهم تعثرات أو قروض أخرى».

وتعليقا على ذلك قال حمزة السالم «البنوك السعودية لا تتحمّل أي مخاطر في إقراض الأفراد، فهي ترهن رواتبهم ومكافآت نهاية الخدمة، وهو أمر يجب أن يتوقف»، داعيا إلى ضرورة «أن تقوم المصارف بدراسة المخاطر بشكل حقيقي وتأدية دورها التمويلي بفاعلية».

تحريك السوق

وأكد أحد تجار المجوهرات في الرياض أن نشاطه الإقراضي لا يهدف إلى التوسع في سوق التمويل بقدر محاولته لإنشاء شبكة علاقات مع عملاء جدد وتحريك رأس المال بسبب الركود في عمليات البيع والشراء الذي صاحب ارتفاع أسعار الذهب.

وقال مصدر من مؤسسة النقد العربي السعودي إن المؤسسة تمنع ممارسة أي نشاط تمويلي خارج القطاع المصرفي والمؤسسات المصرح لها، إلا أنه لا توجد لوائح عقوبات ضد من يمارس هذا النشاط دون تصريح.

وقال السالم «نتفهم موقف مؤسسة النقد السعودي، فهذه أموال شخصية وليست ودائع تتعهّد المؤسسة بسلامتها.. لكن يجب تخصيص جهة لمحاربة أسعار الفائدة العالية».

واتفق معظم من تحدثت معهم «رويترز» على أن أسواق التمويل خارج القطاع المصرفي لا تشكل خطرا على القطاع المصرفي أو الاقتصاد السعودي، إلا أنها تشكل خطرا كبيرا على الأفراد.

وطالب خبراء ماليون وزارة التجارة بالتدخل لمنع عمليات التمويل في أسواق التقسيط والمجوهرات وقطاعات الجملة والتجزئة وإلزام تلك المتاجر بالعمل في طبيعة نشاطاتها.

فمن ناحية أغلب من يتجه إلى هذا السوق هم ممن ترفض المصارف السعودية طلباتهم، ومن ناحية أخرى فإن القروض خارج القطاع المصرفي تأتي من الأموال الشخصية للتجار وليس عن طريق جمع أموال من مساهمين أو مودعين يعاد إقراضها لآخرين.

ويقول نبيل المبارك «قد تصل نسب الفائدة إلى 60%، وهو أمر مجحف جدا بحق الأفراد خاصة أن الكثير منهم لديه قروض أخرى من المصارف».

وهو ما يتفق معه عبدالرحمن السلطان الكاتب والأكاديمي السعودي الذي يقول «لا أعتقد أن لها أضرارا مباشرة على الاقتصاد، ولكن ما يضر الفرد قد ينعكس لاحقا على الاقتصاد».

استقالة رئيس البورصة المصرية

القاهرة - وكالات - قالت «العربية» ان الدكتور خالد سري صيام رئيس البورصة المصرية تقدم باستقالته في اجتماع جمع كلاً من وزير المالية ورؤساء البورصة والمقاصة وهيئة الرقابة المالية، لمناقشة ترتيبات عودة التداول بالبورصة والذي كان مقرراً له الخميس الماضي. ويأتي تقدم الدكتور خالد سري صيام باستقالة مكتوبة للمرة الاولى بعد أن تعرض لضغوط نفسية متواصلة على مدار الاسابيع الماضية. وعلمت «العربية» أنه تم ترشيح محمد عبدالسلام رئيس مجلس ادارة مصر للمقاصة للقيام بمهام رئيس البورصة بجانب عمله مؤقتاً.

ومن المتوقع ان يحسم رئيس الوزراء مصير منصب رئاسة البورصة قبل اعادة التداول بالبورصة.

وأمس قدم ممثلو 75 شركة من الشركات العاملة في سوق المال بمصر عددا من المطالب إلى مدير مركز المعلومات برئاسة الوزراء تتركز في ضرورة عودة تداولات البورصة المصرية فورا، وتقديم دعم مالي لشركات السمسرة وتسهيل إجراءات إنشاء نقابة للعاملين بشركات السمسرة.

وكان نحو 150 من العاملين بشركات السمسرة وتداول الأوراق المالية نظموا احتجاجا اليوم الأحد أمام المقر الرئيسي لرئاسة الوزراء.

وقال إيهاب سعيد عضو مجلس إدارة شركة اصول للوساطة في الأوراق المالية وممثل لجنة نقابة العاملين بشركات السمسرة (تحت التأسيس) «نظم ممثلو 75 شركة سمسرة وتداول أوراق مالية وقفة احتجاجية أمام مقر رئيس الوزراء، وقابلنا مدير مركز المعلومات برئاسة الوزراء وقدمنا له مطالبنا».

> محتجون يطالبون بعودة التداولات

وذكر أن مدير مركز المعلومات محمد رمضان ابلغه أنه سيعرضها على رئيس الوزراء وفي حالة اتخاذ أي قرارات سيتم إعلانها على الفور.

وقال سعيد إن المطالب تتلخص في «عودة التداولات بالبورصة المصرية فورا، وتقديم دعم مالي لشركات السمسرة من صندوق حماية المستثمر ومن الحكومة وتسهيل إجراءات إنشاء نقابة للعاملين بشركات السمسرة».

من ناحية أخرى أصدر رئيس الوزراء قرارا بتعديل بعض أحكام «صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية»، بحيث يجوز لمجلس إدارة الصندوق تخفيض نسب الاشتراكات الدورية لأعضائه في ضوء أوضاع السوق.

وينص القرار الذي حصلت «رويترز» على نسخة منه على أنه يجوز للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية «بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز 20% من الموارد المالية للصندوق».

ويتكون «صندوق حماية المستثمر» من اشتراكات دورية تدفعها الشركات العاملة بسوق الاوراق المالية بمصر ويصرف منه دعم للمستثمرين في حالة إفلاس إحدى شركات السمسرة أو قيامها بالاحتيال على أحد العملاء بها.

وأكد قرار رئيس الوزراء الذي حصلت «رويترز» على نسخة منه بأنه «يجوز لمجلس إدارة الصندوق تخصيص نسبة لا تجاوز 10% من موارده لتكوين محفظة أوراق مالية تهدف إلى الاستثمار في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة».

وقال حمادة سليم مدير حسابات بشركة حورس للسمسرة في الأوراق المالية «نطالب بتقديم دعم من الحكومة للشركات العاملة في سوق المال وليست قروضا من أجل دفع مرتباتنا. هناك بعض الشركات تدفع 50% فقط من المرتبات. أنا شخصيا لم أقبض مرتب شهر فبراير حتى الآن».

وقال رئيس شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي لـ «رويترز» إن هناك اتفاقا على عودة التداولات بنهاية الأسبوع الجاري، ولكن لم يتم تحديد اليوم بعد.

مستثمرون يسعون إلى الاستحواذ على بعض دين «نخيل» بأقل من سعره

ارتفع الطلب على صكوك شركة «نخيل» قبل حلول موعد اصدارها ضمن خطة اعادة الهيكلة، حيث بدأ مستثمرون اتصالات بالدائنين التجاريين للشركة لشراء الصكوك.

والاصدار القادم من «نخيل» سيكون بقيمة 6 مليارات ريال، ويخصص لدفع ديون شركات ومقاولات عجزت الشركة عن الوفاء بها في موعد استحقاقها سابقا.

وقالت صحيفة «الخليج» ان مستثمرين يجرون حاليا اتصالات ولقاءات مكثفة مع عدد من الدائنين التجاريين، بهدف التوصل الى اتفاق لشراء هذه الصكوك ضمن بعض البنود والشروط، مثل انجاز صفقة الشراء قبل قيام شركة «نخيل» بعملية الاصدار، وسداد القيمة النقدية المتفق عليها عند أو بعد الاصدار.

> الشركة تستعد لإصدار صكوك بـ 6 مليارات دولار وبعوائد عالية

ويعرض هؤلاء المستثمرون من أفراد ومؤسسات مالية وصناديق استثمارية سعراً يتراوح بين 70% و80% أقل من القيمة الاجمالية للصكوك، مما يحقق لهم عائداً يتراوح بين 20% و30% عند سداد «نخيل» لقيمة الصكوك بعد خمس سنوات من اصدارها، بالاضافة الى الفائدة السنوية البالغة 10%، ليتراوح معدل عوائدهم السنوية ما بين 14% و16%.

وتستعد «نخيل» لاصدار صكوك بقيمة 6 مليارات درهم للدائنين التجاريين نهاية الشهر الجاري، بفائدة تصل الى 10% تدفع على أساس نصف سنوي، حيث اقتربت الشركة من تحقيق نصاب 95% من اجمالي المطالبات التجارية بالتوازي مع سداد 3,9 مليارات درهم نقداً لغاية الآن.

HSBC يمنح تسهيلات بـ 435 مليون دولار لـ «سابك»

قال بنك «أتش أس بي سي» الشرق الأوسط المحدود: إنه وقّع عقد تسهيلات طويلة الأجل بقيمة 435 مليون دولار لتمويل مصنع للصلب والدرفلة، الذي تشيده شركة داناييلي لمصلحة شركة «حديد» المملوكة لشركة الصناعات الأساسية السعودية «سابك»، أكبر شركة مصنعة للمواد البتروكيماوية في العالم من حيث القيمة السوقية.

وسيقوم المصنع الجديد، الذي يقع في مدينة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية من السعودية، بإنتاج مليون طن من الصلب سنوياً ونصف مليون من قضبان الصلب. ومع ارتفاع إجمالي الطاقة الإنتاجية لشركة «حديد» إلى ستة ملايين طن من الصلب، فإن شركة «حديد» تصبح الآن قادرةً على استخدام مصانع الدرفلة بكامل طاقتها، من دون الاعتماد على الصلب المستورد. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج المصنع للصلب في النصف الثاني من عام 2012. هذا وسيتم ضمان تسهيلات التمويل طويلة الأجل هذه عن طريق وكالة ضمان ائتمان الصادرات ECA التابعة للحكومة الإيطالية.

أبو ظبي: اتفاق نفطي ضخم مع سيئول

سيئول - رويترز - قالت كوريا الجنوبية امس إن مؤسسة النفط الوطنية الكورية (كيه. ان.أو.سي) وقعت اتفاقا نفطيا «غير مسبوق» مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تتملك بموجبه حصة في احتياطيات قابلة للاستخراج لا تقل عن مليار برميل من النفط.

وقال المكتب الرئاسي الكوري الجنوبي إن قيمة مذكرة التفاهم تلك تبلغ 110 تريليونات وون (97.68 مليار دولار) بناء على أسعار النفط الحالية.

وقالت الحكومة إنه يجري حاليا إعداد التفاصيل الكاملة للاتفاق الذي سيبرم في العام القادم.

البنك العربي: تسهيلات ائتمانية لبناء مطار مسقط الجديد

عمان - يو. بي. آي - أعلنت مجموعة البنك العربي انها قدمت تسهيلات ائتمانية بقيمة 410 ملايين دولار لتمويل مقاولين في مشروع مبنى مطار مسقط الدولي الجديد في سلطنة عمان.

وشارك في تقديم هذه التسهيلات كل من بنك عمان العربي وبنك أوروبا العربي، إضافة الى البنك العربي في البحرين. وتم منح هذه التسهيلات إلى ائتلاف من 3 شركات مقاولات عالمية عاملة في المشروع، وتضمنت كفالات حسن تنفيذ، وكفالات دفعة مقدمة، واعتمادات مستندية.

يشار الى أن مشروع مبنى مطار مسقط الدولي الجديد يعتبر واحدا من أضخم مشروعات البنية التحتية في سلطنة عمان، حيث تصل الكلفة الإجمالية للمشروع الى حوالي 1.8 مليار دولار وبطاقة استيعابية تصل الى 20 مليون مسافر، وسيتم تنفيذ المشروع خلال مدة تصل إلى 38 شهراً.

مكافآت لمديري غوغل بـ 8.9 مليارات دولار

سي. إن. إن - يبدو أن عملاق البحث على الإنترنت «غوغل» تقدر حقا الجهد الذي يبذله المديرون التنفيذيون فيها، وهو تقدير ترجم إلى علاوات ومكافآت ضخمة جدا هذا العام وصلت إلى ما مجموعه 8.9 مليارات دولار، عدا ملايين الأسهم.

فقد أفصحت الشركة في بياناتها لدى لجنة الأوراق المالية والأسهم الأميركية، أن باتريك بيشيت، المسؤول المالي الأول بالشركة، ونيكش أرورا، الرئيس التنفيذي للأعمال، سيحصل كل منهما على مكافآت بقيمة 2.7 مليون دولار. كما افادت بان بيشيت سيحصل أيضا على 15 مليون دولار من الأسهم، في حين يحصل أرورا على 20 مليون دولار.

ومن بين الذين حصلوا على مكافآت ضخمة، آلان يوستاس، نائب الرئيس للهندسة والأبحاث، الذي تلقى 1.8 مليون دولار نقدا و10 ملايين دولار على شكل أسهم، وجوناثان روزنبرغ، نائب الرئيس الأول لإدارة المنتجات، الذي حصل على 1.7 مليون دولار وخمسة ملايين دولار كأسهم.

وقد منحت المكافآت والأسهم من قبل مجلس إدارة «غوغل» بتاريخ 7 مارس الجاري، وفقا لما أظهرته البيانات، التي قالت إن مؤسسي الشركة، سيرغي برين، ولاري بايج، والمدير التنفيذي المستقيل إريك شميت، لم يحصلوا على مكافآت مالية.

«الزمردة» تتوقع صعود الذهب إلى 1500 دولار

كونا - قال خبير اقتصادي متخصص بالمعادن الثمينة ان سعر الذهب اعتلى قمة جديدة خلال الاسبوع الماضي بتجاوزه لمستوى 1445 دولارا للاونصة متأثرا بعوامل سياسية هذه المرة قبل العوامل الاقتصادية.

وأضاف مدير قسم السبائك في شركة مجوهرات الزمردة رجب حامد ان الاسعار الحالية للذهب تعد مرآة تعكس طبيعة الاسواق في الاقتصاد العالمي في مثل هذه الاوقات من العام وسط توقعات بأن يصل سعر الاونصة الى 1500 دولار قبل نهاية هذا العام.

وتوقع حامد ايضا استمرار ارتفاع اسعار الذهب مع استمرار الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا باعتباره ملاذا آمنا للافراد، مضيفا ان سياسة «التيسير الكمي» للبنك الفدرالي الاميركي التي يفترض ان تنتهي في شهر يونيو المقبل قد تدفع بدورها الى التضخم في الاقتصاد الاضخم عالميا وبالنتيجة زيادة الطلب على الذهب كونه «الحصن الاول ضد التضخم».

وأوضح ان «عدم رغبة» البنوك المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة حاليا يؤدي الى ابتعاد السيولة المتواجدة في الاسواق عن الايداع لدى البنوك او استخدامها في الادوات الاستثمارية، مما يساهم بدوره في زيادة الطلب على شراء الذهب وباقي المعادن الثمينة.

وعن الاسواق المحلية ذكر انها شهدت اقبالا شديدا على الذهب الخام والسبائك الاستثمارية رغم ارتفاع الاسعار، حيث اتجه كثير من المتعاملين في بورصة الاوراق المالية الى تنويع وحماية استثماراتهم بشراء المعدن الاصفر واتخاذ احتياطياتهم لخسائر البورصة المحلية. كما توقع حامد ان تحقق الفضة سعرا قياسيا يتجاوز 50 دولارا للاونصة.